جميع عقود التأمين بما فيها الصحي ارتفعت نتيجة زيادة رسم الطابع

٢٢ ألف ليرة بدل التأمين الإلزامي للسيارة السياحية الخاصة ورسم الطابع يرتفع عشرة أضعاف

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد لـ«الوطن» أن التعديلات على قيمة بوليصة التأمين الإلزامي على المركبات بدأ تطبيقها على المعابر الحدودية بالنسبة للمركبات القادمة من الدول المجاورة، في حين يتم تطبيق ذلك على المركبات المحلية بدءاً من يوم غد (الإثنين) وتم تعميم التعرفات الجديدة لبوالص التأمين الإلزامي على المكاتب التي تقدم هذه الخدمة.

وحول تفصيل التعديل الذي أحدثه رفع قيمة رسم الطابع بين أن التأثير المالي للتعديلات في رسوم الطابع وفق القانون /١/ موجود حكماً على عقود التأمين كأي مطرح مذكور ضمن نص القانون، وذلك وفق عقود التأمين التي ستتأثر بزيادة رسم الطابع المقطوع فقط وأنه على سبيل المثال، فإن قسط التأمين الإلزامي للمركبات سيتأثر بحسب الزيادة الواردة في البند (٣) من الجدول المعدل للملحق رقم ٢ للمرسوم التشريعي (٤٤) بحيث يصبح رسم الطابع المقطوع بقيمة (٥٠٠٠ ليرة سورية) بدلاً من ٥٠٠ ليرة، وفي مثال على ذلك، السيارة السياحية الخاصة إذ أصبح مجموع ما يسدده المواطن نحو (٢٣٠٠٠ ليرة) كبدل تأمين، عدا إمكانية استفادته من الخدمات الاختيارية وفق رغبته وهي البطاقة البلاستيكية المتضمنة بيانات العقد بقيمة (٥٠٠٠) ليرة وخدمة إنقاذ السيارات وقيمتها (٥٠٠٠) ليرة وعقود تأمين الحياة (الحماية والادخاري) بقي مقدار الرسم النسبي (١ بالمئة) من القسط والأثر كان بتعديل الرسم المقطوع من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة ثابتة والتأمين الصحي (خاص، اقتصادي) وأيضاً في رسم الطابع المقطوع الذي تم تعديله إلى ٥٠٠٠ ليرة سورية (كانت ٥٠٠ قبل القانون ١) في حين بقي الطابع النسبي ٣ بالمئة من القسط، أما عقود التأمين الصحي الخاص الفردية فإن رسمها النسبي ١ بالمئة من القسط إضافة إلى الـ٥٠٠٠ الثابتة، أما التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري الحكومي فلم يتأثر بهذا القانون.

وبين محمد أنه بطبيعة الحال يوجد ارتفاع أيضاً في باقي الرسوم المرتبطة حسابياً مع قيمة رسم الطابع المالي (أياً كان عقد التأمين) وهذه الرسوم هي رسم الإدارة المحلية ٥ بالمئة من رسم الطابع وإعادة الإعمار ١٠ بالمئة من رسم الطابع.

بمعنى آخر، ستتأثر جميع عقود التأمين مالياً، بما فيها التأمين الصحي وفق القيم السابقة بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ لكل عقد بحكم زيادة رسم الطابع المقطوع (طابع العقد) بهذه القيمة.

أما رسم الطابع النسبي فإنه لم يُعدل بموجب القانون الجديد وبالتالي لن ترتفع قيم رسوم الطابع بارتفاع قيم قسط التأمين.

وحسب وجهة نظر المدير العام فلا تأثير جوهرياً لهذا الارتفاع على تسويق وانتشار عقود التأمين أو النشاط التأميني بشكل عام، حيث لا يوجد عقود تأمين حالياً بأقساط منخفضة جداً للدرجة التي تجعل قيمة رسم الطابع المذكورة سبباً في تغيير أو التأثير بقرار شراء التأمين.

وبالرجوع لبيانات العام الماضي ٢٠٢٢ كان إجمالي أقساط التأمين الإلزامي نحو ٢٢ مليار ليرة ويتم تقديم خدمة التأمين الإلزامي عبر ٥٦ مكتباً بإشراف الاتحاد السوري لشركات التأمين.

رغم انخفاض الطلب.. الفروج يعاند اقتصاد السوق ويطير!!

عضو لجنة مربي دواجن لـ«الوطن»: السبب تصريف كميات كبيرة من الفروج بداية رمضان بالتوازي مع قلة الإنتاج ولن تنخفض الأسعار لما بعد العيد

كيلو شرحات الفروج وصل في بعض المحال إلى ٤٥ ألف ليرة

رامز محفوظ

جرت العادة في كل عام أن ترتفع أسعار المواد الغذائية واللحوم الحمراء والبيضاء خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان وذلك مع زيادة الطلب عليها، ومن ثم تعود للانخفاض مع انخفاض الطلب، لكن ما جرى خلال العام الحالي بالنسبة للفروج – وعلى وجه الخصوص الشرحات – مغاير لما كان يجري خلال الأعوام الماضية.

فقد رصدت «الوطن» خلال جولة على بعض أسواق دمشق ارتفاعاً في سعر مبيع الكيلو منها خلال اليومين الماضيين والذي تراوح بين ٤٢ و٤٥ ألف ليرة بعد أن كان يباع خلال الأيام الأولى من رمضان بحدود ٣٥ ألفاً، ناهيك عن أسعار بقية أجزاء الفروج الأخرى التي شهدت ارتفاعاً لكن بنسب متفاوتة، فما الذي أدى إلى هذا الارتفاع على الرغم من انخفاض الطلب حالياً وإغلاق نسبة كبيرة من محال بيع الشاورما – التي تستهلك القسم الأكبر تقريباً من منتجات أجزاء الفروج – أبوابها خلال شهر رمضان؟

عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أرجع سبب ارتفاع سعر الفروج وأجزائه خلال اليومين الماضيين على الرغم من انخفاض الطلب إلى تصريف كميات كبيرة من الفروج مع بداية شهر رمضان بسبب زيادة الطلب، وبالتالي انخفض العرض وذلك بالتوازي مع محدودية وقلة الإنتاج خلال الفترة الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حداد أن مربي الدواجن قاموا بطرح كميات كبيرة من الفروج في الأسواق كانت مخزنة لديهم مع بداية شهر رمضان، بهدف تحقيق أرباح زائدة مع زيادة الطلب خلال هذه الفترة، الأمر الذي ساهم في استقرار الأسعار مع بداية شهر رمضان، لكن بعد مرور أيام، ونتيجة تصريف كميات كبيرة من الفروج وأجزائه، انخفض العرض بالتوازي مع قلة الإنتاج الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الفروج مجدداً على الرغم من انخفاض الطلب، لافتاً إلى أن استهلاك مطاعم المأكولات الشعبية التي تبيع الشاورما انخفض خلال رمضان في وقت ازداد فيه استهلاك المطاعم التي يرتادها الناس بكثرة خلال فترتي الإفطار والسحور قياساً بفترة ما قبل شهر رمضان للفروج وأجزائه.

وأشار حداد إلى أن أسعار اللحوم البيضاء أقل بنسبة كبيرة من أسعار اللحوم الحمراء التي شهدت ارتفاعاً كبيراً مؤخراً لذا نجد أن استهلاك اللحوم البيضاء خلال رمضان الحالي أعلى بكثير، مؤكداً أن الارتفاع لم يشمل الفروج فقط إنما شمل البيض أيضاً والذي شهد ارتفاعاً في أسعاره خلال شهر رمضان، موضحاً أن أبرز أسباب ارتفاع سعر البيض قيام نسبة من المربين ببيع الدجاج البياض كبير السن لحماً نتيجة ارتفاع سعره مؤخراً لزيادة الطلب عليه من قبل محال بيع كباب الفروج.

وختم بالقول: إن زيادة إنتاج الفروج تحتاج لعدة أشهر لكن من المتوقع أن يزداد الإنتاج بنسبة مقبولة بعد مضي أسبوعين من عيد الفطر القادم والذي يزداد خلاله الطلب على الفروج ومن الممكن حينها أن تنخفض الأسعار وتستقر.

«التجارة الداخلية» ترفع أجور نقل البضائع بين المحافظات

مقصود لـ«الوطن»: بناء على دراسة التكاليف وقرار تعديل سعر المازوت المدعوم

جمعية حماية المستهلك: يجب ألا ترتفع أسعار السلع لأن التسعيرة الجديدة غير معتمدة على أرض الواقع

جلنار العلي

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس، قراراً بتعديل أسعار وأجور نقل المواد والبضائع في السيارات الشاحنة داخل القطر التي تحصل على مادة المازوت بالسعر المدعوم بالبطاقة الإلكترونية عند النقل بين المحافظات سواء للمسافات البعيدة أم القصيرة.

وحول ذلك، بيّن مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود في تصريح لـ«الوطن»، أن هذا القرار جاء بناء على دراسة دقيقة لتكاليف تشغيل السيارات الشاحنة، التي تقدمت بها مكاتب نقل البضائع، وبناء على منعكسات قرار تعديل سعر المازوت المدعوم من ٥٠٠ ليرة إلى ٧٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن هذه المعطيات تمت دراستها خلال اجتماع موسع جرى بحضور ممثلين عن وزارة النقل ومكاتب نقل البضائع التابعة لها وجمعية مالكي السيارات الشاحنة.

وأشار مقصود إلى أنه تم تحديد نسبة ربح لهذه المكاتب تقدر بـ١٠ بالمئة، حيث تم إلزام السيارات الشاحنة بهذه التسعيرة وفق التعرفة المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بعد أن كانت تعتمد هذه التعرفة قبل عام ٢٠٢١ على الأسعار الرائجة من دون وجود أي ضوابط.

ومن جهته، استغرب عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك عامر ديب في تصريح لـ«الوطن»، وضع التكاليف بناء على قرار تعديل سعر المازوت المدعوم، إذ إن هذا القرار لا يؤثر في التكاليف على اعتبار أن أغلبية السيارات الشاحنة تشتري المشتقات النفطية من السوق السوداء وتحدد تسعيرتها بناء على هذه التسعيرة، وخاصة أن الدعم المقدم بالنسبة للمشتقات النفطية لا يغطي أكثر من ٥٠ بالمئة، متابعاً: «لو كان قرار تعديل سعر المازوت المدعوم له تأثير فعلي على تكاليف النقل فإن كل حجج رفع الأسعار هي واهية ولا أساس لها من الصحة».

وفي سياق متصل، قال ديب: «كما يجب ألا ترتفع أسعار السلع والبضائع بالأسواق بناء على رفع أجور نقل البضائع بين المحافظات لأن هذه التسعيرة أساساً غير معتمدة على أرض الواقع».

هذا وحدد القرار أجور النقل وفقاً لشرائح تعتمد على المسافة الكيلومترية بين المحافظات، حيث يتم تحصيل ٢٥٥ ليرة للطن الواحد بالكيلو متر عندما تكون المسافة المقطوعة من ١–٣٠ كم، و٢١٠ ليرات للطن عندما تكون المسافة ٣١–٥٠ كم، ويتناقص أجر نقل الطن بالكيلومتر الواحد ليصل إلى ١٨٠ ليرة إذا كانت المسافة المقطوعة ٥١–١٠٠ كم، لتصل إلى ١٣٠ ليرة للطن في حال كانت المسافة من ١٠٠ كم فما فوق، أما إذا كان النقل لمسافة تقل عن ١٥ كم فيكون السعر ٥٠٠٠ ليرة للطن.

الجدير ذكره أنه قبل نحو العام، أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أيضاً قراراً، بتعديل أجور النقل، فكانت التسعيرة ١٥٠ ليرة للطن في الكيلو متر الواحد في حال كانت المسافة ١–٣٠ كم، و١١٥ ليرة للطن للمسافة بين ٣١–٥٠ كم، و٨٠ ليرة للمسافة بين ٥١–١٠٠، بينما كانت ٢٥,٨ ليرة للمسافة التي تزيد على ١٠٠ كم، أما إذا كانت المسافة تقل عن ١٠ كم فتكون التسعيرة ٣٠٠٠ ليرة للطن.

انخفاض عالمي لأسعار السلع الغذائية للشهر الثاني عشر على التوالي.. فلماذا ترتفع في سورية؟

رئيس غرفة زراعة دمشق لـ«الوطن»: انخفضت عالمياً لكثرة العرض وقلة الطلب وفي سورية يحدث العكس

نوار هيفا

ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، في التقرير الصادر على موقعها الرسمي، أن المؤشر القياسي لأسعار السلع الغذائية الدولية انخفض للشهر الثاني عشر على التوالي، مدفوعاً بانخفاض الأسعار العالمية للحبوب والزيوت النباتية.

لكننا ما نزال نرى ونلمس ارتفاعاً شبه يومي لأسعار السلع وتحديداً الغذائية منها في سورية، فما السبب؟

رئيس غرفة زراعة دمشق بشار الملك بيّن أن المواد الغذائية تنخفض عالمياً نتيجة انخفاض الطلب عليها، وزيادة العرض، أما محلياً يكون بالعكس، ففي سورية العرض قليل والطلب كبير، ما يسبب ارتفاع الأسعار.

وأوضح الملك في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نفقات مستلزمات الإنتاج في سورية مرتفعة جداً بالنسبة للمحروقات والسماد والشحن وغيرها من لوازم الزراعة، مبيناً أنه من المستحيل أن نصل لأزمة غذائية زراعية في سورية، وما يحدث من شح في بعض المواد كالزيوت مثلاً يكون مواد مستوردة وخارج الإنتاج ويرتبط بنبود الاستيراد وصعوبة الحصول عليه.

وعن أزمات المنتج المحلي كأزمة البصل التي حصلت مؤخراً أشار الملك إلى أن هذه المنتجات مرتبطة بزراعة الفلاح لها، فعندما يكون إنتاجها محلياً فقط، يخشى الفلاح من حصول فائض وعدم قدرته على التصريف، لذلك على الزراعة تبيان موضوع التصدير المتاح لأي منتج ليطمئن الفلاح على تسويق محصوله وتشجعه على الزراعة.

وعن آلية ضبط أسعار السوق أكد الملك أنه يستحيل ضبط الأسعار بالسوق دون توافر مستلزمات الإنتاج خاصة المحروقات، فما توفر الوزارة فقط لمحصول القمح ولايكاد يكفي الإنتاج، إضافة لضرورة توفر السماد وبعدها يمكن ضبط أسعار المواد الغذائية وضبط السوق.

من جهته عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد حلاق بين أن المستورد لم يلحظ هذا الانخفاض بأسعار المواد الغذائية، الانخفاض كان فقط في أجور النقل وكان طفيفاً لايكاد يذكر.

وأوضح في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن أسعار الزيوت والبن انخفضت قليلاً، لكن هناك مواد مازالت مرتفعة كالأرز والشاي، مبيناً أن المشكلة تكمن بارتفاع أسعارها قرابة ٣٠ بالمئة لتنخفض ما يقرب من ١٠ بالمئة أو أقل.

وأشار حلاق إلى أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها في الأسواق المحلية السورية مرتبط بارتفاع النفقات وأجور الاستيراد والشحن وقلة الموارد، لافتاً إلى وجود مشكلة بالمواد الغذائية تكمن بالتضخم السكاني وانخفاض الموارد، بالتالي فإن زيادة الطلب وقلة العرض ترفعان الأسعار.

وبلغ مؤشر «الفاو» لأسعار الغذاء، الذي يتتبع التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية للسلع الغذائية المتداولة بشكل شائع ١٢٦. ٩ نقطة في آذار ٢٠٢٣، بانخفاض ٢,١ بالمئة عن الشهر السابق و٢٠,٥ بالمئة عن مستوى الذروة في آذار ٢٠٢٢، كما انخفض مؤشر الفاو لأسعار الحبوب بنسبة ٥,٦ بالمئة مقارنة بشهر شباط الفائت، مع انخفاض أسعار القمح العالمية بنسبة ٧,١ بالمئة، وانخفضت أسعار الذرة العالمية بنسبة ٤,٦ بالمئة، في حين تراجعت أسعار الأرز بنسبة ٣,٢ في المئة وسط مواسم الحصاد الجارية أو الوشيكة في البلدان المصدرة الرئيسية، بما في ذلك الهند وفيتنام وتايلاند.

أما بالنسبة للزيوت وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة، فقد انخفضت أسعار الزيوت النباتية في المتوسط بنسبة ٣,٠ بالمئة عن الشهر السابق و٤٧,٧ بالمئة أقل من مستواه في آذار ٢٠٢٢، كما انخفض مؤشر الفاو لأسعار منتجات الألبان بنسبة ٠,٨ بالمئة آذار، على النقيض من ذلك، ارتفع مؤشر الفاو لأسعار السكر بنسبة ١,٥ في المئة من شباط إلى أعلى مستوى له منذ تشرين الأول ٢٠١٦، إضافة لارتفاع مؤشر أسعار اللحوم بشكل طفيف بنسبة ٠,٥ بالمئة.

> غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: المستورد لم يلحظ انخفاضاً بأسعار المواد الغذائية!!

وفي تقرير منفصل يشير إلى العرض والطلب على الحبوب، رفعت الفاو توقعاتها للإنتاج العالمي من القمح في ٢٠٢٣ ليصبح حالياً عند ٧٨٦ مليون طن وهو ما يقل ١,٣ بالمئة عن مستويات عام ٢٠٢٢، كما رفعت الفاو تقديراتها للإنتاج العالمي من الحبوب لعام ٢٠٢٢ إلى ٢,٧٧٧ مليار طن، بانخفاض ١,٢ بالمئة فقط عن العام السابق.

ومن المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي من الأرز في موسم ٢٠٢٢–٢٠٢٣ إلى ٥١٦ مليون طن، وهو ما يقل ١,٦ بالمئة عن المحصول القياسي لموسم ٢٠٢١–٢٠٢٢، وقدرت «الفاو» أن يبلغ الاستهلاك العالمي للحبوب في ٢٠٢٢–٢٠٢٣ نحو ٢,٧٧٩ مليار طن، بانخفاض ٠,٧ بالمئة عن ٢٠٢١–٢٠٢٢، وأيضاً من المتوقع أن تنخفض مخزونات الحبوب العالمية بنهاية موسم ٢٠٢٢–٢٠٢٣ بنسبة ٠,٣ بالمئة من مستوياتها في بداية الموسم إلى ٨٥٠ مليون طن.